بَابُ: الْعَطْفِ[١]

قال ابن آجروم: (وحروف العطف عشرة[٢]، وهي: الواو، والفاء، وثمَّ، وأو، وأم، وإمَّا، وبل، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع[٣]، فإن عطفت بها على مرفوع رفعت، أو على منصوب نُصبت، أو على مخفوض خفضت، أو على مجزوم جزمت، تقُولُ: «قام زيد وعمرٌو، ورأيتُ زيداً وعمراً، ومررتُ بزيدٍ وعمرٍو، وزيدٌ لم يقُم ولم يقعُدْ»[٤])

ولما فرغ المصنف من التابع الأول وهو النعت وما يتعلق به من المعرفة والنكرة شرع في التابع الثاني وهو العطف فقال:

(باب العطف) أي: المعطوف، وهو نوعان: عطف بيان، وعطف نسق، والذي أراده هنا: عطف النسق، وهو – بفتح السين بمعنى المنسوق، من نسقت الشيء نسقًا بالتسكين إذا أتيت به متتابعًا -: التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي

---

(١) هو لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، واصطلاحا: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه، أحد حروف العطف المذكورة ولم يذكر عطف البيان، وهو: التابع الموضح لمتبوعه، إن كان نكرة، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، والمخصص له نحو: (فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ).

(٢) هذا على القول: بأن أما عاطفة، والعاطفة إنما هي الواو، التي قبلها، وحروف العطف قسمان: ما يقتضي التشريك في اللفظ فقط، وهو: بل، ولا، ولكن، وما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، أي: في الإعراب والحكم وهو السبعة الباقية.

(٣) حتى: كالواو ومعناها: للتدريج والغاية، ولا تفيد الترتيب وشروط العطف بها أربعة: أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه، أو كبعضه، وأن يكون غاية في الشرف، أو عدمه، وأن يكون ظاهرا لا مضمرا، وأن يكون مفردا لا جملة وتكون عاطفة في بعض المواضع، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وقد تكون ابتدائية أو جارة نحو: (هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ).

(٤) وقس سائر حروف العطف على هذا وفهم من إطلاقه: أنه يجوز عطف الظاهر على الظاهر، والمضمر على المضمر وعكسه وكذا النكرة والمعرفة والمفرد وغيرها.

وإذا عطف على الضمير المرفوع المتصل، وجب الفصل بينه وبين ما عطف عليه بشيء كالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ) وكالمفعول به، ولا النافية، نحو: أكرمته وزيدًا، وقوله: (مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا).

وضعتها العرب للعطف، وذكرها المصنف بقوله: وحروف العطف عشرة بناء على القول بأن إما المكسورة الهمزة عاطفة، والتحقيق خلافه؛ فهي تسعة فقط.

(وهي) أي: حروف العطف مختلفة المعاني.

الأول: (الواو)، وهي تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمعنى.

أما تشريكها بينهما في اللفظ: فلأنها تجعل الثاني تابعًا للأول في إعرابه؛ من رفع، ونصب، وخفض، وجزم.

وأما تشريكها بينهما في المعنى: فلأنها تجعل الثاني تابعًا للأول في الحكم عليه نفيًا أو إثباتًا.

وتكون لمطلق الجمع على الصحيح، لا للترتيب ولا للمعية؛ تقول للعطف بها: جاء زيد وعمرو، ورأيت زيدًا عمرًا، ومررت بزي وعمرو، فـ(عمرو) تابع لـ (زيد) في رفعه ونصبه وخفضه، ومشارك له في حكمه، وإذا كانت لمطلق الجمع فتعطف متأخرًا في الحكم على متقدم عليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد:٢٦]، ومتقدمًا في الحكم على متأخر؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، ومصاحبًا للمعطوف عليه في الحكم؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥].

والثاني: (الفاء) وهي تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب والمعنى مع الترتيب المعنوي، وهو أن يكون المعطوف بها لاحقًا؛ كقوله تعالى: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ﴾ [الانفطار:٧].

وقد تكون للترتيب الذكري، والمراد به: أن يكون المعطوف بها بعد المعطوف عليه إنما هو بحسب الذكر لفظًا، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول، وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء:١٥٣].

وتكون مع الترتيب للتعقيب، وهو أن يكون متصلًا بها بلا مهلة؛ نحو: ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١]، وتعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدة متطاولة؟

تقول في العطف بها: جاء زيد فعمرو، ورأيت زيدًا فعمرًا، ومررت بزيد فعمرو، فـ(عمرو) تابع لـ (زيد) في إعرابه، ومشارك له في حكمه مع الترتيب والتعقيب.

والثالث: (ثُمَّ) بضم الثاء المثلثة، وهي للتشريك بين المعطوف المعطوف عليه في الإعراب والمعنى، وتفيد الترتيب والتراخي بين المتعاطفين؛ تقول: جاء زيد ثم عمرو، ورأيت زيدًا ثم عمرًا، ومررت بزيد ثم عمرو، فعمرو تابع لزيد، في إعرابه، ومشارك له في حكمه، إلا أن المعنى المنسوب إلى المعطوف متأخر عن المعنى المنسوب إلى المعطوف عليه في الزمان، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَرَهُ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ [عبس:٢١، ٢٢].

والرابع: (أو) وهي تشارك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب والمعنى؛ تقول: جاء زيد أو عمرو، ورأيت زيدًا أو عمرًا، ومررت بزيد أو عمرو، فـ(عمرو) تابع لـ (زيد) في إعرابه، ومشارك له في حكمه، وهي لأحد الشيئين؛ نحو: جاء زيد أو عمرو، أو أحد الأشياء؛ نحو: جاء زيد أو عمرو أو بكر، ومفيدة بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين؛ نحو: تزوج زينب أو أختها، أو الإباحة؛ نحو: جالس العلماء أو الزهاد.

والفرق بين التخيير والإباحة: امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير، وجوازه في الإباحة، وبعد الخبر – وهو مقابل الطلب؛ أي: الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل الصدق والكذب – للشك من المتكلم؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ﴾ [الكهف: ١٩]، أو الإبهام على المخاطب؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

والخامس: (أم) لطلب التعيين إذا وقعت بعد همزة دالة على أحد الشيئين المستويين؛ نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ إذا كنت قاطعًا بأن أحدهما عنده، ولهذا يكون الجواب بالتعيين، تقول: زيد، أو تقول: عمرو، لا بنعم، ولا بلا؛ لعدم التعيين، وتسمى أم هذه متصلة، وهي على نوعين:

أحدهما: أن تكون مسبوقة بهمزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين كما مثلنا.

النوع الثاني: أن تكون مسبوقة، بهمزة التسوية، سواء أوجدت أم لا، وهي الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر؛ كقوله تعالى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠]، أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه.

وإنما سميت أم هذه متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، والمتصلة بقسميها تشرك في الإعراب، والمعنى؛ نحو: سواء أجاء زيد أم عمرو، وسواء أرأيت زيدًا أم عمرًا، وسواء أمررت بزيد أم عمرو، وأجاء زيد أم عمرو؟، وأرأيت زيدًا أم عمرًا؟، وأمررت بزيدٍ أم عمرو؟

فعمرو تابع لزيد في إعرابه، ومشارك له في حكمه.

وأما (أم) المنقطعة: فهي الخالية مما ذكر في المتصلة؛ فلا يقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين، ولا همزة التسوية، وسميت منقطعة؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين، ولا يفارقها معنى الإضراب؛ تقول: جاء زيد أم عمرو، ورأيت زيدًا أم عمرًا، ومررت بزيدٍ أم عمرو، ومعناه: بل عمرو، وهي حينئذٍ مشتركة في الإعراب دون المعنى.

وسادسها: (إما) المكسورة الهمزة المسبوقة بمثلها مثل: أو، في معناها؛ تقول: جاء إما زيد وإما عمرو، ورأيت إما زيدًا وإما عمرًا، ومررت إما بزيدٍ وإما بعمرو، فـ(عمرو) تابع لـ (زيد) في إعرابه وفي حكمه.

وأسقط هذه من حروف العطف ابن هشام، وهو مذهب أبي علي وابني كيسان وبرهان بفتح الباء الوحدة، وأثبتها أكثر النحويين، فهي عندهم في الطلب؛ نحو: تزوج إما هندًا وإما أختها، وفي الخبر؛ نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو بمنزلة أو في العطف والمعنى، فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة، وبعد الخبر للشك والإبهام، وعند الأولين: إنها مثل أو في المعنى فقط لا في العطف.

والسابع: (بل) فيعطف بها بعد الإيجاب؛ نحو: قام زيد بل عمرو، ورأيت زيدًا بل عمرًا، ومررت بزيد بل عمرو، فعمرو تابع لزيد في إعرابه دون حكمه، وعمرو هو الموصوف بالفعل دون زيد، وبعد النفي؛ نحو: ما جاء زيد بل عمرو، وما رأيت زيدًا بل عمرًا، وما مررت بزيد بل عمرو، فعمرو تابع لزيد في إعرابه دون حكمه، وعمرو هو الموصوف بالفعل دون زيد.

والثامن: (لا) فيعطف بها بعد الإيجاب؛ نحو: قام زيد لا عمرو، ورأيت زيدًا لا عمرًا، ومررت بزيدٍ ولا عمرو، فعمرو تابع لزيد في إعرابه دون حكمه، وزيد هو الموصوف بالفعل دون عمرو، وبعد الأمر؛ نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، فزيد هو المأمور بضربه دون عمرو، وعمرو تابع لزيد في إعرابه.

والتاسع: (لكن) بسكون النون، ويعطف بها بشرط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وألا تقترن بـ (الواو) عند الأكثرين.

مثالها بعد النفي نحو: ما قام زيد لكن عمرو، وما رأيت زيدًا لكن عمرًا، ومررت بزيد لكن عمرو، فعمرو تابع لزيد في إعرابه دون حكمه، وعمرو هو الموصوف بالفعل دون زيد.

ومثالها بعد النهي نحو: لا تضرب زيدًا لكن عمرًا، فزيد هو المنهي عن ضربه دون عمرو، وعمرو تابع لزيد في إعرابه دون حكمه.

وليست عاطفة إن تلتها جملة؛ كقول الشاعر [١]: [البسيط]

إن ابْـن وَرْقَـاء لا تخشـى بـوادره ... لَكِـن وقائعـه فِـي الْحَـرْب تنْتَظـر

فوقائعه مبتدأ، وتنتظر: خبره، فـ (لكن) الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء، أو تلت واوًا؛ نحو:﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب:٤٠]، فليس رسول الله، فعمرو مبتدأ، ولم يقم خبره، ولكن حرف ابتداء، ولا يجوز: لكن عمرو، بالإفراد على أنه معطوف؛ لفوات شرطه، وهو النفي أو النهي.

والعاشر: (حتى) وهي تشرك في الإعراب والمعنى، وقوله: في بعض المواضع، أشار به إلى أن العطف بها قليل عند البصريين، وأنكره الكوفيون، ويحملون ما أوهم العطف على أن حتى فيه ابتدائية، وما بعدها على إضمار عامل، وعلى إعمالها إنما تعمل بشروط أربعة:

أحدها: كون المعطوف اسمًا؛ لأنها منقولة من حتى الجارة، وهي لا تدخل على الأفعال.

والثاني: كونه ظاهرًا؛ فلا يجوز: قام القوم حتى أنا.

والثالث: كونه بعضًا من المعطوف عليه تحقيقًا؛ نحو: أكلت السمكةَ حتى رأسها، أو تأويلًا؛ نحوه [٢]: [الكامل]

---

(١) البيت لزهير، انظر: الديوان ١/٥٣.

(٢) نسبه سيبويه - في الكتاب ١/٩٧ - لابن مروان النّحويّ، وينسب للمتلمّس في ملحق ديوانه ٣٢٧، ولمروان بن سعيد النّحويّ في مُعجَم الأدباء ١٩/١٤٦، وبُغية الوُعاة ٢/٢٨٤.

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فإن الصحيفة والزاد في تأويل: ألقى ما يثقله، أو شبيهًا بالبعض في شدة الاتصال؛ كقولك: أعجبتني الجارية حتى كلامها، ويمتنع: حتى ولدها؛ لأن ولدها ليس جزءًا منها ولا شبيهًا به.

وضابط ذلك: أنه إن حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى، وإلا فلا.

والرابع: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها إلى الحس والمشاهدة؛ نحو: فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف، أو في زيادة معنوية مرجعها إلى المعنى؛ نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في نقص حسي؛ نحو: المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة، أو في نقص معنوي؛ نحو: غلبك الناس حتى النساء والصبيان.

وتكون للتدريج؛ بأن ينقضي ما قبلها شيئًا فشيئًا، وتفيد مطلق الجمع كالواو، لا للترتيب كالفاء وثم، خلافًا لابن الحاجب، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم[1]: " **كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس** "، ولا ترتيب في القضاء والقدر، إنما الترتيب في ظهور المتعلقات.

وهذه الحروف العشرة مع اختلاف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك ما بعدها لما قبلها في إعرابه؛ فإن عطفت أنت بها على مرفوع رفعت المعطوف، أو على منصوب

=

والشّاهد فيه: (حتّى نعله ألقاها) حيث يجوز في (حتّى) ثلاثة أوجه: الرّفع على أنّ (حتّى) ابتدائيّة، و (نعله) مبتدأ، وجملة (ألقاها) في محلّ رفع خبر المبتدأ؛ والنّصب على أنْ يكون (نعله) مفعولاً لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده، والتّقدير: حتّى ألقى نعله.

ويجوزُ أنْ تكون (حتّى) عاطفة بمعنى الواو، ويكون (نعله) معطوف على (الزّاد) عطف مفرد على مفرد.

والجرُّ على أنّ (حتى) حرف جرّ وغاية، و (نعله) مجرور بها.

انظر: الأصول ١/٤٢٥، وأسرار العربيّة ٢٦٩، وشرح المفصّل ٨/١٩، ورصف المباني ٢٥٨، والجنى الدّاني ٥٤٧، ٥٥٣، والخزانة ٣/٢١.

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٦/١٤٧، رقم ٦٠٤٦).

نصبت المعطوف، أو على مخفوض خفضت المعطوف، أو على مجزوم جزمت المعطوف.

تقول في عطف الاسم على الاسم في الرفع: جاء زيدٌ وعمرو، وفي النصب: رأيتُ زيدًا وعمرًا والخفض: مررت بزيدٍ وعمروٍ.

وأما في الفعل: فتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع: يقوم ويقعد زيد، وفي النصب: لن يقوم ويقعد زيد، وفي الجزم: لم يقم ويقعد زيد، وقس سائر الحروف على هذا.

تنبيه

فهم من كونه لم يشترط في العطف ما اشترط في النعت من كونه موافقًا للمنعوت في التعريف والتنكير: أنه يجوز عطف النكرة على المعرفة؛ نحو: جاء زيد ورجل، وعطف المعرفة على النكرة؛ نحو: جاء رجل وزيد، والمفرد على المثنى والمجموع، وعكسه، والمذكر على المؤنث، وعكسه، والظاهر على المضمر، والمضمر على الظاهر.